



**مدخل مقترح لتطوير نظام المحاسبة الحكومية لتحقيق جودة
المعلومات في التقارير المالية في ظل وجود الحكومة الإلكترونية:
دراسة ميدانية على وحدات الجهاز الإداري للدولة بالمملكة الأردنية
الهاشمية**

إعداد

أ.د/ مصطفى عطيه الغندور
أستاذ المحاسبة المتفرغ
كلية التجارة – جامعة المنصورة

أ.د/ صبري عبدالحميد السجيني
أستاذ المحاسبة المتفرغ
كلية التجارة – جامعة المنصورة

الباحث

عبادة محمد الزغول

مجلة راية الدولية للعلوم التجارية

دورية علمية محكمة

المجلد (٤) - العدد (١٣) - أبريل ٢٠٢٥

<https://www.rijcs.org/>

معهد راية العالي للإدارة والتجارة الخارجية بدمياط الجديدة

المنشأ بقرار وزير التعليم العالي رقم ٤٨٩٠ بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨ بجمهورية مصر العربية

مدخل مقترح لتطوير نظام المحاسبة الحكومية لتحقيق جودة المعلومات في التقارير المالية في ظل وجود الحكومة الإلكترونية: دراسة ميدانية على وحدات الجهاز الإداري للدولة بالمملكة الأردنية

الهاشمية

إعداد

أ.د/ مصطفى عطيه الغندور
أستاذ المحاسبة المتفرغ
كلية التجارة - جامعة المنصورة

أ.د/ صبري عبدالحميد السجيني
أستاذ المحاسبة المتفرغ
كلية التجارة - جامعة المنصورة

الباحث

عبادة محمد الزغول

هدفت الدراسة إلى إعداد مدخل

مقترح لتطوير النظام المحاسبي الحكومي بهدف تحسين جودة المعلومات في التقارير المالية للوحدات الحكومية الأردنية في إطار الحكومة الإلكترونية،

المنتخلص

استند الباحث في جمع البيانات الميدانية على استبيان تم إعداده بناءً على الدراسات السابقة، وتم قياسه بمقياس ليكرت الخماسي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لعدة عناصر في النظام المحاسبي الحكومي بالأردن على جودة المعلومات في التقارير المالية في ظل الحكومة الإلكترونية. هذه العناصر تشمل: قاعدة البيانات، دورة المستندات، دليل الحسابات، أساليب القياس، الإفصاح

عن التقارير المالية، وتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) جميع هذه العناصر أثرت بشكل إيجابي على جودة المعلومات في التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: نظام المحاسبة الحكومية - جودة المعلومات في التقارير المالية - الحكومة الإلكترونية

Abstract

The study aimed to develop a proposed approach for enhancing the government accounting system with the objective of improving the quality of information in the financial reports of Jordanian governmental units within the framework of e-government. The researcher collected field data using a questionnaire prepared based on previous studies, measured on a five-point Likert scale.

The study concluded that there is a significant positive impact of several elements in Jordan's government accounting system on the quality of information in financial reports under e-government. These elements include the database, document cycle, chart of accounts, measurement methods, disclosure of financial reports, and the application of the Government Financial Management Information System (GFMIS). All these elements positively affected the quality of information in financial reports.

Dissertation Keywords: Government Accounting System - Information Quality in Financial Reports - E-Government

١ - مقدمة ومشكلة الدراسة

شهدت الثورة التكنولوجية تطورًا كبيرًا في مجال تكنولوجيا المعلومات، مما دفع العديد من الدول إلى تبني الحكومة الإلكترونية كوسيلة لتحسين فعالية وكفاءة وإحداث تطورات في عملية الإصلاح الاقتصادي والإداري والاجتماعي والمالي، ولتحقيق ذلك لجأت هذه الدول إلى استخدام برمجيات متقدمة لدعم التحول الرقمي، ومنها نظم المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)، الذي يُعد نظامًا ماليًا وإداريًا يربط العمليات داخل الوزارات والهيئات الحكومية. يعمل هذا النظام على حوسبة كافة الإجراءات المتعلقة بإعداد الموازنات والتقارير المالية، ويساهم في تحقيق الشفافية والمساءلة المالية ودعم اتخاذ القرارات المستندة إلى بيانات دقيقة. (الغندور، ٢٠٢٢، ص ٣٣٧)

يُعد نظام المحاسبة الحكومية جزءًا أساسيًا في الوحدات الحكومية نظرًا لدوره الحيوي في تقييم الأداء الحكومي ودعم اتخاذ القرارات. يظطلع هذا النظام بمهمة تلخيص وعرض الأنشطة الحكومية من خلال إعداد الحسابات الختامية، واستعراض نتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة مقارنة بالأرقام التقديرية للمصروفات والموارد الفعلية (Janashia, 2019, p 143) ومن أجل تطويره أشار (Sabani, 2019, p 32) إلى ضرورة تطبيق الحكومة الإلكترونية ليشمل كافة مراحل العمل المحاسبي، بدءًا من المدخلات وصولًا إلى المخرجات والتغذية الراجعة للبيانات المحاسبية. هذا التوسع سيسهم في تغيير النهج المحاسبي الحكومي نحو مزيد من الكفاءة والشفافية.

إن التقارير المالية وفقاً للنظام المحاسبي الحكومي الأردني الحالي يتضمن تقارير شهرية تشمل إجمالي الإيرادات والمصروفات الفعلية والانحرافات، بالإضافة إلى أرصدة الحسابات المدينة والدائنة والحسابات النظامية، وهو ما تتضمنه التقارير المالية الربع سنوية والحسابات

الختامية مضافاً لها بيان أسباب الانحرافات في التنفيذ، كما من عيوب هذه التقارير لا يتم فيها مقابلة إيرادات الفترة بمصاريفها، بالإضافة إلى أنها لا توفر معلومات مفيدة لمتخذي القرار (العيسوي، ٢٠٢٠، ص ١٥٢).

مما سبق يمكن القول بأن أنظمة المحاسبة الحكومية والموازنة المطبقة في الأردن بوقتنا الحاضر يتطلب لتطوير للتغلب على مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي داخل الوحدات الحكومية، لتحقيق مستوى أعلى من الرقابة الفعالة على الأداء الحكومية وتحسين مستوى جودة المعلومات للتقارير المالية، لتعزيز مستوى عالي من الشفافية وتوفير المعلومات الكافية واللازمة لمتخذي القرار والمستخدمين، لذلك تسعى الدراسة الحالية للإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر تطوير نظام المحاسبة الحكومية على جودة المعلومات في التقارير المالية في ظل جود الحكومة الإلكترونية في الأردن؟ وعليه يكون السؤال البحثي الخاص بمشكلة الدراسة:

هل نظام المحاسبة الحكومية المطبق حالياً في معظم الدول النامية بصفة عامة والمملكة الأردنية الهاشمية بصفة خاصة يحقق جودة التقارير المالية؟ وهل هناك من مدخل مقترح لتحقيق فاعلية هذه التقارير من خلال الحكومة الإلكترونية.

وينبثق عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يحقق نظام المحاسبة الحكومية حالياً أهداف جودة التقارير المالية؟
- ما هو المدخل المقترح لتحقيق فاعلية جودة التقارير المالية؟
- هل يحقق المدخل المقترح جودة التقارير المالية في ظل وجود الحكومة الإلكترونية؟

٢ - الدراسات السابقة

هدفت دراسة (Alsharari & Youssef, 2017) إلى تفسير عمليات التغيير في المحاسبة الإدارية (MAC) بعد تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في مؤسسة الجمارك الأردنية (JCO)، مع التركيز على الضغوط المؤسسية التي أثرت على تنفيذ النظام وتفاعلاتها عبر مستويات التحليل المختلفة. وقد أظهرت النتائج أن تطبيق GFMIS ساهم في تحسين إعداد الميزانية وتقدير النفقات والإيرادات، وتعزيز الشفافية والمساءلة المالية. كما ساعد النظام في توفير معلومات دقيقة حول التخطيط الاستراتيجي وإدارة الموارد المالية، وكان تطبيقه استجابة لضغوط خارجية، مما أدى إلى تغييرات مؤسسية كبيرة في العمليات المحاسبية داخل المؤسسة.

بينما تناولت دراسة رشوان (٢٠١٨) دور الحكومة الإلكترونية في تحسين جودة التقارير المالية لتحقيق التنمية المستدامة في الوزارات الحكومية الفلسطينية. وأظهرت أن استخدام النشر الإلكتروني ساهم بشكل كبير في تعزيز الشفافية والجودة في التقارير المالية. كما أظهرت الدراسة أهمية وجود المقومات والتقنيات اللازمة التي تسهم في تحسين وضوح المعلومات المالية وتقديم تقارير مالية دقيقة وشفافة، مما يعزز من إمكانية الاستفادة منها في تحقيق التنمية المستدامة، وفي سياق مشابه، ركزت دراسة العزاوي وجهاد (٢٠١٨) على مقارنة النظام المحاسبي التقليدي في العراق مع النظام الإلكتروني، لقياس مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات على الأداء المحاسبي الحكومي. وأوضحت الدراسة أن النظام المحاسبي الحكومي التقليدي يعتمد بشكل كبير على المعلومات المحاسبية الإدارية، وأن تطبيق الحكومة الإلكترونية أسهم في تحسين تدفق البيانات وزيادة جودة التقارير المالية الحكومية، مما يعزز من قدرة الوحدات الحكومية على إدارة مواردها بكفاءة أكبر.

أما دراسة المزمّل وآخرون (٢٠١٩)، فقد تناولت التحديات التي يواجهها المراجع الداخلي في ظل تطبيق تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية، ودور ذلك في تحسين جودة التقارير المالية في الوحدات الحكومية. وخلصت الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية تسهم بشكل كبير في الحصول على المعلومات المالية في الوقت المناسب وتعزز موثوقية وملاءمة التقارير المالية، وهو ما يدعم عمليات الرقابة والشفافية في ظل الحكومة الإلكترونية. بينما ركزت دراسة زيدان (٢٠١٩) على دور الحكومة الإلكترونية في تحسين جودة التقارير المالية الحكومية في السودان. أوضحت الدراسة أن تطبيق منظومة الحكومة الإلكترونية ساهم في تعزيز موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية، وذلك من خلال استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير الشفافية وتحسين الإدارة العامة، مما يؤكد أهمية التحول نحو الحكومة الإلكترونية لتحسين أداء التقارير المالية.

بينما قدمت دراسة (Li & Zhai, 2021) مقارنة بين البيانات الحكومية في الصين والولايات المتحدة، وقد خلصت أن البيانات المالية الأمريكية كانت أكثر انفتاحًا وسهولة في التجميع والدمج مقارنة بنظيرتها الصينية، التي تتميز بانغلاق شديد بسبب السياسات الحكومية المتشددة حول البيانات، كما بينت الدراسة أن الانفتاح الأمريكي على البيانات ساهم في تقديم تقارير مالية ذات جودة عالية بفضل وجود قاعدة بيانات شفافة وقابلة للفرز.

من جهة أخرى، تناولت دراسة علي وشريف (٢٠٢١) تأثير الحكومة الإلكترونية على ملاءمة التقارير المالية في الوحدات الحكومية، وخلصت إلى أن تطبيق الحكومة الإلكترونية ساهم في تحسين التنبؤ المستقبلي للتقارير المالية وفي تقديمها في الوقت المناسب، مما أدى إلى رفع جودة الخدمة المحاسبية الحكومية وزيادة قدرة الوحدات الحكومية على تقديم تقارير مالية أكثر دقة وتوافقًا مع المتطلبات الحديثة.

استكمالاً لهذه الفكرة، سلطت دراسة علي (٢٠٢١) الضوء على تأثير تطبيق الحكومة الإلكترونية على الأداء المالي للوحدات الحكومية في شمال كردفان. وبيّنت الدراسة أن التحول الرقمي قلل من الوقت المستغرق في تقديم الخدمات الحكومية، وخفض التكاليف، مما ساهم في تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة وزيادة كفاءة الأداء المالي للوحدات الحكومية.

وفيما يخص البيئة الأردنية فقد هدفت دراسة (Kofahe, 2021) إلى تحليل العوامل التي تؤثر على نجاح نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في الأردن. تم التركيز على جودة المعلومات، جودة النظام، جودة الخدمة، مقاومة المستخدمين، استخدام النظام، ورضا المستخدمين، كما تم دراسة الأدوار المعدلة للتدريب ومشاركة المستخدمين في تحسين العلاقة بين استخدام النظام والفوائد المحققة، وقد أظهرت الدراسة أن جودة المعلومات وجودة الخدمة لهما تأثير إيجابي على استخدام النظام ورضا المستخدمين، بينما جودة النظام لها تأثير فقط على استخدام النظام. علاوة على ذلك، فإن استخدام النظام له تأثير إيجابي على رضا المستخدمين، وكلاهما يؤثر بشكل كبير على الفوائد المحققة من النظام. كما أظهرت النتائج أن مقاومة المستخدمين تؤثر بشكل كبير على استخدام النظام ورضا المستخدمين، وأن مشاركة المستخدمين لها دور معدل إيجابي بينما الدعم التدريبي كان له تأثير جزئي فقط.

وعلى صعيد آخر، ركزت دراسة المطييري وآخرون (٢٠٢٢) على العلاقة بين تطبيق الحوكمة الإلكترونية وتحسين جودة التقارير المالية في الهيئات الحكومية الكويتية، وخلصت الدراسة إلى أن الحوكمة الإلكترونية ساهمت في تعزيز النزاهة والشفافية في المؤسسات الحكومية، من خلال توفير هيكل تنظيمي فعال يساعد في تحقيق الأهداف بشكل أفضل، وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية نتيجة تحسن جودة البيانات المحاسبية المستخدمة.

وكذلك تناولت دراسة شحاته (٢٠٢٢) دور الابتكارات التكنولوجية في الإفصاح المالي عبر المنصات الرقمية، وتأثيرها على تحسين جودة التقارير الحكومية. وخلصت الدراسة إلى أن الإفصاح الإلكتروني، رغم تكاليفه المرتفعة في المراحل الأولية وصعوبة مراجعة البيانات المتاحة، قد أسهم في تحقيق شفافية أكبر في المؤسسات الحكومية وتحسين جودة التقارير المالية، مما يدعم اتخاذ قرارات أفضل ويعزز من الثقة في المؤسسات الحكومية.

واستهدفت دراسة (Verawaty, 2022) تقييم جودة الإفصاحات المالية للحكومة عبر الإنترنت في إندونيسيا من خلال تحليل إمكانية الوصول إلى موقع الحكومة الإلكترونية باستخدام مؤشر الوصول. وقد توصلت الدراسة إلى أن جودة التقارير المالية لا تختلف بين المقاطعات والبلديات فيما يتعلق بالإفصاحات عبر الحكومة الإلكترونية، كما أشارت إلى عدم وجود مشكلات في استخدام الحكومة الإلكترونية، وذلك بفضل اللوائح التي تفرض تطبيق نظام محاسبي موحد على العاملين في المقاطعات والبلديات، بينما هدفت دراسة (Abdulrazaq & Razlini, 2022) إلى استكشاف تأثير الثقة في الحكومة الإلكترونية على أدائها ومدى نجاح نظام المعلومات المحاسبية. وخلصت الدراسة إلى أن الثقة في الحكومة الإلكترونية تتأثر بشكل مباشر بجودة المعلومات المحاسبية وجودة الخدمة والاستخدام الفعلي. كما وجدت الدراسة أن الثقة تتوسط العلاقة بين أبعاد الجودة والقيمة العامة للحكومة الإلكترونية، مما يعزز من استخدام النظام ويرفع رضا المستخدمين.

أما دراسة (Lulaj et al., 2022) فقد هدفت إلى دراسة تأثير الحكومة الإلكترونية على التحديات التي تواجه الميزانية في الأنظمة المالية المعقدة، مثل نقص المعلومات وضعف التعاون بين الموظفين، ونقص الخبراء في إعداد الميزانية. وخلصت الدراسة إلى أن الحكومة الإلكترونية ساهمت في تحسين إدارة المخاطر وزيادة كفاءة المحاسبين في إعداد الميزانية. كما ساعدت اللوائح

والإرشادات في تعزيز الرقابة على أداء الحكومة واختيار البرامج بناءً على الأولويات، وتقليل الممارسات الخاطئة مع مراعاة آراء المحاسبين.

وأخيراً، اختبرت دراسة (Ibrahim & Mohammed, ٢٠٢٤) توصلت الدراسة إلى عدة نتائج هامة، من أبرزها أن تطبيق معيار IPSAS 24 يهدف إلى تحقيق التوافق في السياسات المحاسبية على المستوى العالمي من خلال توحيد المعايير وتوجيه المؤسسات الحكومية نحو إعداد تقارير مالية تتسم بالشفافية والمصداقية. كما يساعد المعيار في تقييم الأداء المالي للمشاريع الحكومية وغير الربحية من خلال توفير معلومات مفصلة عن الإيرادات، النفقات، الأصول، الخصوم، والتدفقات النقدية. أما بالنسبة لنظام GFMIS، أظهرت الدراسة أنه يساهم في تعزيز تكامل المعلومات المالية الحكومية وتسهيل تبادل البيانات بين المؤسسات الحكومية المختلفة. يساهم النظام في تحسين إدارة الموارد المالية من خلال توفير تقارير مالية دقيقة وفعالة تُستخدم في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتحسين التخطيط المالي. بالإضافة إلى ذلك، يعزز GFMIS الشفافية والمساءلة في القطاع العام، مما يساعد الحكومات على تحقيق إدارة أفضل للموارد المالية.

وبعد استعراض الباحث للدراسات السابقة ذات العلاقة بجودة المعلومات في التقارير المالية في ظل وجود الحكومة الإلكترونية تبين ما يلي:

- الدراسات السابقة أظهرت اتجاهها نحو الاهتمام بتطبيق الحكومة الإلكترونية في الدول، كما ركزت على أهمية تطوير النظم المحاسبية في ظل الحكومة الإلكترونية بهدف رفع مستوى جودة التقارير المالية.

- وأكدت أيضا مدى أهمية معايير المحاسبة الحكومية الدولية ضمن نظام المحاسبة الحكومية من خلال إسهامها العملي حيال التطبيق المستند علي اعتماد أساس الاستحقاق المحاسبي علي تحقيق مجموعة من المنافع التي تكفل لمخرجات نظام المحاسبة الحكومية الملائمة والموثوقية بما يفي باحتياجات صناع القرارات في خدمة أغراض الشفافية والمساءلة والرقابة واتخاذ القرارات الرشيدة ومن ثم تحقيق الفاعلية والتطور الدائم في المحتوي لنظام المحاسبة الحكومية.
- أوضحت الدراسات وجود تأثير لنظام GFMIS على المعلومات المحاسبية وزيادة جودة التقارير المالية وساهم في زيادة منفعة المعلومات المحاسبية مما أنعكس على جودة التقارير المالية وزيادة الإفصاح المحاسبي والتحول من الإفصاح الاختياري للإفصاح الإجباري.
- ولكن معظم الدراسات لم تتناول متغيرات الدراسة مجتمعة، وهذا ما يميز الدراسة الحالية.

٣- أهمية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم رؤية واضحة عن النظام المحاسبي الحكومي المستخدم في الأردن، وسيسعى الباحث لتقديم مدخل مقترح لتطوير نظام المحاسبة الحكومية بهدف تطوير النظام المحاسبي الحكومي الأردني للوصول إلى الأداء الرقابي الفعال والحصول على تقارير مالية حكومية تتصف بالدقة والشفافية والقابلية للمقارنة، الأمر الذي يؤدي زيادة الثقة بأداء الوحدات الحكومية والتقارير الصادرة عنها.

مما لا شك فيه بأن تطوير أساليب القياس والإفصاح سوف يزيد من مصداقية التقارير والقوائم المالية، الذي سيساعد صاحب القرار على اتخاذ القرارات المالية السليمة، كما تتجلى أهمية الدراسة من خلال تطوير وتحديث النظام المحاسبي الذي يقوم بإثبات العمليات المالية لتنفيذ الموازنة العامة للدولة، وتنفيذها بما يساهم في الحد من هدر المال العام، وتوفير إدارة مالية جيدة للموارد وتحسين مستوى الأداء الحكومية في ظل ندرة الموارد في الأردن.

٤- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي من الدراسة يتمثل في إعداد مدخل مقترح لتطوير النظام المحاسبي الحكومي بهدف تحقيق جودة المعلومات في التقارير المالية في الوحدات الحكومية الأردنية في ظل الحكومة الإلكترونية، وسوف يتم تحديد الأهداف الفرعية على النحو التالي:

- عرض وتحليل الواقع الحالي للنظام المحاسبي الحكومي في الأردن، وذلك في ضوء القواعد المحاسبية المطبقة لبيان أوجه القصور في هذا النظام.
- تقديم مدخل مقترح لتطوير النظام المحاسبي الحكومي الأردني لتحسين جودة المعلومات في التقارير المالية الحكومية في ظل الحكومة الإلكترونية.
- الكشف عن أثر المدخل المقترح على جودة المعلومات في التقارير المالية الحكومية الأردنية.
- الكشف عن أثر استخدام الحكومة الإلكترونية على جودة المعلومات في التقارير المالية الحكومية الأردنية.

٥- فروض الدراسة:

في ضوء مشكلة وأهداف الدراسة يمكن للباحث صياغة الفروض الاحصائية من خلال فرض رئيسي وعدة فروض فرعية كالتالي:

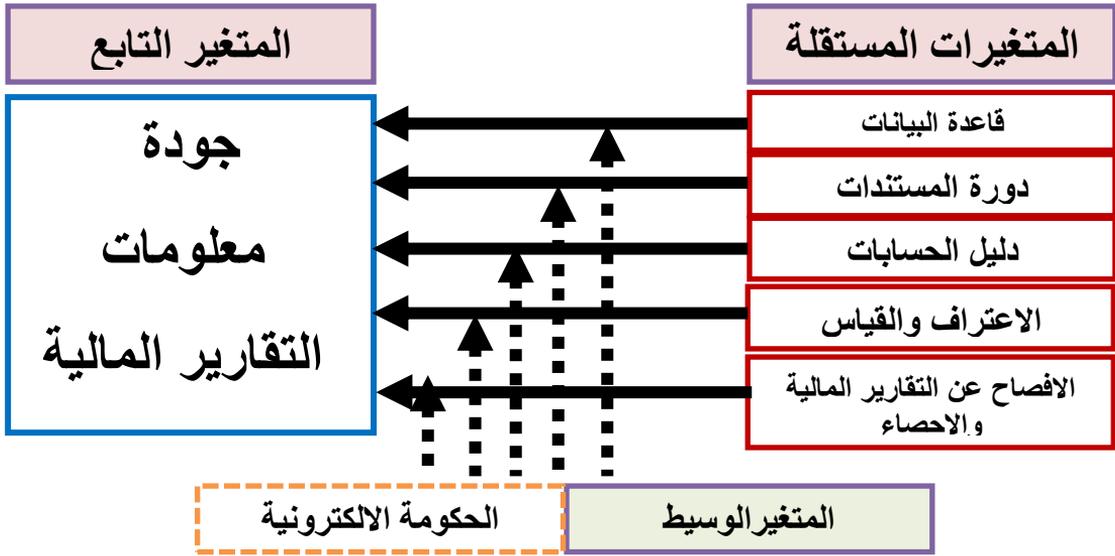
لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha=0.05$) بين المدخل المقترح لتطوير نظام المحاسبة الحكومية وجودة المعلومات في التقارير المالية في ضوء وجود الحكومة الإلكترونية

وينبثق عن هذا الفرض مجموعة من الفروض الفرعية التالية:

- الفرض الأول: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha=0.05$) بين قاعدة البيانات للنظام المحاسبي الحكومي في الأردن وجودة المعلومات في التقارير المالية في ضوء وجود الحكومة الإلكترونية
- الفرض الثاني: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha=0.05$) بين دورة المستندات للنظام المحاسبي في الأردن وجودة المعلومات في التقارير المالية في ضوء وجود الحكومة الإلكترونية
- الفرض الثالث: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha=0.05$) بين دليل الحسابات للنظام المحاسبي الحكومي في الأردن وجودة المعلومات في التقارير المالية في ضوء وجود الحكومة الإلكترونية
- الفرض الرابع: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha=0.05$) بين الاعتراف والقياس وجودة المعلومات في التقارير المالية في الأردن في ضوء وجود الحكومة الإلكترونية

- الفرض الخامس: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha=0.05$) بين الافصاح عن التقارير المالية والاحصاء في الأردن وجودة المعلومات في التقارير المالية في ضوء وجود الحكومة الإلكترونية

٦- نموذج الدراسة:



الشكل (١) نموذج الدراسة - إعداد الباحث

٧- منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي في مراجعة أدبيات المحاسبة ذات الصلة بموضوع الدراسة البحثية بهدف زيادة الاستفادة منها في تقييم العلاقة بين المتغيرات المستقلة

والتابعة واختبار العلاقة التآثرية تمهيداً لاختبار الفروض والمنهج الاستنباطي لاستكشاف وتفسير طبيعة العلاقة بين نظام GFMIS والخصائص النوعية للمعلومات والخصائص المعززة للمعلومات المحاسبية. كما قام الباحث بدراسة تطبيقية مستخدماً أسلوب تحليل المحتوى لاستكشاف ملاءمة المعلومات المحاسبية المتداولة بين وزارة المالية والمديريات المالية.

٨- حدود البحث:

تمثل حدود الدراسة بشكل أساسي في الحدود المرتبطة بحجم العينة وطرق قياس المتغيرات والأساليب الإحصائية المستخدمة وتقتصر الدراسة التطبيقية في شقيها الميداني على مجتمع وزارة المالية الأردنية ذات الصلة بتطبيق نظام GFMIS لامتلاكها نخبة من المحاسبين والمراجعين المختصين، حيث أن التطبيق ينصب على الوحدات الحكومية التي لا تهدف إلى تحقيق ربح مما يصعب معه إعداد قائمة الدخل وقائمة الأرباح، وأخيراً فإن قابلية تصميم نتائج البحث ستكون مقيدة على حجم العينة المختارة والسابق الإشارة إليها.

٩- أثر المدخل المقترح لتحقيق جودة المعلومات المالي في ظل وجود الحكومة

الإلكترونية

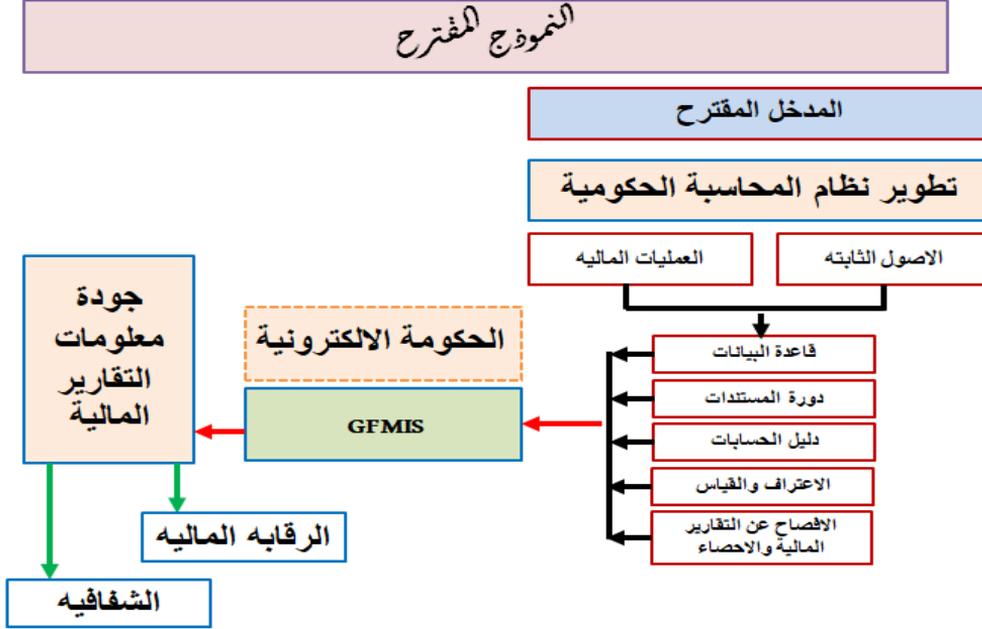
تعد الحكومة الإلكترونية في الأردن مدخلاً أساسياً لتطوير نظام المحاسبة الحكومية، حيث تسهم في تعزيز الشفافية والمصداقية والكفاءة في إدارة الموارد الحكومية، وتخفيض التكاليف وتسريع العمليات الإدارية. من خلال الحكومة الإلكترونية، يمكن تقديم خدمات محاسبية متنوعة مثل تقارير الميزانية العامة والحسابات الختامية بشكل إلكتروني، مع توفير معلومات دقيقة ومحدثة تسهل عمليات التحليل والتقييم والمراجعة، كما تتيح الحكومة الإلكترونية إنشاء قاعدة بيانات مركزية للمعلومات المالية، مما يسهل التحكم في الموارد وتحليلها

إحصائياً، ويعزز تنظيم النظام المحاسبي. بالإضافة إلى ذلك، توفر الحكومة الإلكترونية أدوات مراقبة دقيقة للمدفوعات والإيرادات، مع متابعة النفقات وإدارة الديون وتخصيص الموارد بكفاءة، مما يسهم في تحسين إدارة المخاطر المالية وتوجيه الموارد بشكل أفضل.

كما تساهم الحكومة الإلكترونية في تطوير نظام المحاسبة الحكومية في الأردن بطرق أخرى أيضاً. على سبيل المثال، يمكن استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل تقنية البلوك تشين لتحسين الشفافية والأمان في إدارة الموارد الحكومية. كما يمكن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لتحسين الإدارة المالية والمحاسبية وتحليل المعلومات المالية بشكل أفضل وتحسين التعاون والتنسيق بين الإدارات الحكومية المختلفة، حيث يمكن للنظام الإلكتروني توفير إمكانية الوصول إلى المعلومات والبيانات بشكل مركزي وسهل، وبالتالي يتم تحسين عمليات التنسيق والتعاون بين الإدارات المختلفة فيما يتعلق بالموارد المالية والمحاسبية.

علاوة على ذلك، تساعد الحكومة الإلكترونية في تحسين التحول الرقمي في الحكومة والمجتمع، وتقديم المزيد من الخدمات الرقمية الحديثة التي تلي احتياجات المواطنين والشركات في عصر التكنولوجيا والإنترنت. وفي النهاية، يمكن القول بأن الحكومة الإلكترونية تمثل مدخلاً هاماً لتطوير نظام المحاسبة الحكومية في الأردن، وتحسين الإدارة المالية والمحاسبية وتحليل المعلومات المالية بشكل أفضل، وتحسين الشفافية والكفاءة في إدارة الموارد الحكومية، وتعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين. ومن المهم أن تستثمر الحكومة في تطوير نظام المحاسبة الحكومية الإلكتروني وتوفير التدريب والدعم اللازم للموظفين، لضمان نجاح هذا النظام وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

ويوضح الشكل التالي النموذج المقترح من قبل الباحث



شكل رقم (٢) النموذج المقترح من إعداد الباحث

هناك العديد من الأبعاد التي ترتبط بجودة التقارير المالية للحكومة الإلكترونية وفيما

يلي عرض لأهم تلك الأبعاد المقترحة للدراسة الحالية:

أ. قاعدة البيانات في النظام المحاسبي الحكومي

ساهمت التطورات الحديثة في مجال الاتصالات والتكنولوجيا في ظهور وسائل المعاملات الإلكترونية وإلغاء الوثائق الورقية، حيث بات تبادل الوثائق والبيانات يتم بشكل إلكتروني بالكامل. يركز تبادل البيانات في الحكومة الإلكترونية على قدرة الوحدات الحكومية على مشاركة المعلومات والخدمات إلكترونياً، سواء عبر التحويل المباشر من حاسب لآخر أو من

خلال قواعد بيانات مشتركة. هذه القواعد تسهم في سرعة اكتشاف الأخطاء والاستجابة لاحتياجات المستخدمين بشكل أسرع، كما تقلل التكاليف المالية للوحدات الحكومية (داود، ٢٠٢١، ص ٣٨٤).

تلعب قواعد البيانات دوراً محورياً في حوسبة النظم المحاسبية الحكومية، حيث تعتمد على تنظيم الملفات الرئيسية وملفات العمليات المرتبطة بها. من أهم مميزات النظام الإلكتروني توفير البيانات المحاسبية من خلال نظام ملفات خاص داخل قاعدة البيانات، ما يسمح بربط الحسابات الحكومية بعمليات فرعية تهدف إلى تصميم برامج متخصصة لكل حساب، مستقلة عن الأنظمة الأخرى، وهو ما يشكل أساساً لفهم النظام المحاسبي الحكومي وربطه بأنظمة فرعية مثل الشراء والتخزين والتخطيط (القطيش، ٢٠١١، ص ٣٨).

وفيما يتعلق بتشغيل البيانات المحاسبية، تتطلب هذه العملية إدخال جميع العمليات المرتبطة بالحسابات ضمن ملف عمليات مصمم لها، ومعالجته لتحديث الملف الرئيسي لحسابات الأستاذ العام والفرعي. يتم استبدال ملخصات دفتر الأستاذ بملفات رئيسة إلكترونية دون الحاجة للطباعة، ما يعزز التحول نحو التقارير المرئية والاحتفاظ بها على وسائط تخزين إلكترونية بدلاً من التقارير المطبوعة (القطيش، ٢٠١١، ص ٤٨).

ب. تطوير دورة المستندات بالنظام المحاسبي الحكومي

من خلال الاعتماد بشكل أكبر على مستندات التحصيل والسداد الإلكترونية وهذه الطريقة تعتبر من أحدث الطرق المستخدمة في وقتنا الحاضر، من خلال توقيع اتفاقيات بين الجهات الحكومية والبنوك أو من خلال مؤسسات دفع نقدي يتم بموجبه تحصيل الإيرادات

والمدفوعات من خلال استخدام تقنيات تكنولوجيا إما من خلال الموبايل أو من خلال الصراف الآلي أو نقاط البيع والإنترنت.

ويرى الباحث بأن هذا الأسلوب يعتبر من انجح الأساليب الحديثة والتي تم القضاء فيها على الاختلاس وضياع الإيرادات على الحكومة، وتعتبر الآن من أهم الأدوات الرقابية المفروض من قبل الجهات الحكومية.

ج. تطوير دليل الحسابات وفقاً لآساس الاستحقاق

يتطلب تطبيق أساس الاستحقاق الي استحداث حسابات جديدة لم تكن موجودة بالنظام المحاسبي الحكومي التقليدي، وبالتالي يجب تطويره ليشمل عدة أجزاء مثل (الخميس، ٢٠٢٠، ص ١٠١):

١. الحسابات الرئيسية: وتشمل الحسابات الرئيسية جميع الحسابات المالية الأساسية التي تستخدمها الحكومة لتسجيل المعاملات المالية، مثل حسابات الإيرادات والمصاريف، والأصول والخصوم والرأسمال.
٢. الحسابات الفرعية: وتشمل الحسابات الفرعية التي تستخدمها الحكومة لتفصيل الحسابات الرئيسية، وتتميز بأنها أكثر تفصيلاً من الحسابات الرئيسية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون لدى الحساب الرئيسي للإيرادات، حسابات فرعية للضرائب والرسوم والأخرى.
٣. الحسابات المساعدة: وتشمل الحسابات المساعدة التي تستخدمها الحكومة لتسجيل العمليات المالية الصغيرة أو العابرة، مثل العمولات والخصومات.

يعتمد دليل الحسابات وفقاً لإسناد الاستحقاق المحاسبي في الحكومة الإلكترونية على نظام حسابي يتيح للحكومة تسجيل المعاملات المالية وفقاً للوقت الذي يتم فيه حدوثها، وذلك لتحسين دقة التقارير المالية والميزانيات، وتحديد الموارد المتاحة للحكومة وتحديد النفقات المتوقعة.

د. الاعتراف والقياس

تستخدم الحكومة الإلكترونية عدة أساليب للقياس والاعتراف بالعمليات المالية وفقاً لإسناد الاستحقاق المحاسبي، وتشمل هذه الأساليب (الشيباني، ٢٠١٩، ص ٧٣):

- ١- الاعتراف بالإيرادات: يتم الاعتراف بالإيرادات في الحكومة الإلكترونية عندما يتم تقديم الخدمة أو البضاعة، وليس عندما يتم استلام الأموال. ويتم تسجيل الإيرادات بناءً على قيمتها الفعلية، وليس قيمة الوصل النقدي.
- ٢- الاعتراف بالمصاريف: يتم الاعتراف بالمصاريف في الحكومة الإلكترونية عندما يتم تقديم الخدمة أو البضاعة، وليس عندما يتم دفع الأموال. ويتم تسجيل المصاريف بناءً على قيمتها الفعلية، وليس قيمة الوصل النقدي.
- ٣- الاعتراف بالأصول: يتم الاعتراف بالأصول في الحكومة الإلكترونية عندما يتم استلام الأصول، وليس عندما تتم إدخالها في دفتر الأستاذ. ويتم تسجيل الأصول بناءً على قيمتها الفعلية، وليس قيمة الوصل النقدي.
- ٤- الاعتراف بالخصوم: يتم الاعتراف بالخصوم في الحكومة الإلكترونية عندما تتم دفع الأموال، وليس عندما يتم إدخالها في دفتر الأستاذ. ويتم تسجيل الخصوم بناءً على قيمتها الفعلية، وليس قيمة الوصل النقدي.

تستخدم الحكومة الإلكترونية هذه الأساليب للقياس والاعتراف بالعمليات المالية وفقاً لإساس الاستحقاق المحاسبي، وذلك لتحسين دقة التقارير المالية والميزانيات، وتحديد الموارد المتاحة للحكومة وتحديد النفقات المتوقعة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام هذه الأساليب لتحليل الأداء المالي للحكومة واتخاذ القرارات المالية الحكيمة. وتختلف طرق القياس والاعتراف المحاسبي على أساس الاستحقاق باختلاف الظروف والأنشطة والصفات المالية للعمليات المالية والإدارية المختلفة. ولكن الهدف الرئيسي من تطبيق هذه الطرق هو ضمان تحقيق الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد والعمليات المالية والإدارية، وتحقيق دقة وموثوقية التقارير المالية والميزانيات العامة.

هـ. الإفصاح عن التقارير المالية والإحصائية

ويعد النظام المحاسبي الحكومي الإلكتروني أيضاً أحد الأدوات الرئيسية التي تمكن الحكومات من تحقيق الشفافية والشمولية في الإفصاحات المالية والإحصائية. فمن خلال استخدام تقنيات الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي والتحليل الضخم للبيانات، يمكن للنظام المحاسبي الحكومي الإلكتروني تحليل البيانات المالية والإحصائية وتوليد التقارير بشكل أسرع وأكثر دقة وفعالية. كما يعد النظام المحاسبي الحكومي الإلكتروني أيضاً أداة مهمة للتخطيط المالي وإدارة الموارد، حيث يمكن استخدام البيانات المالية والإحصائية المجمعة لتحديد الأولويات واتخاذ القرارات الاستراتيجية الصحيحة فيما يتعلق بتوجيه الموارد والميزانيات (الرباح، ٢٠١٧، ص ٢٠١).

١٠- الدراسة الميدانية

يقوم الباحث في هذا المبحث بعرض المنهجية البحثية، والتي تتمثل في أنواع البيانات ومصادر الحصول عليها، ومجتمع وعينة الدراسة، وأداة جمع البيانات الأولية

أولاً: أنواع البيانات ومصادر الحصول عليها:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على نوعين من البيانات وهما:

- البيانات الأولية: هي تلك البيانات التي يتم جمعها لأول مرة بواسطة الباحث لأغراض محددة، ويتم تجميعها من خلال قائمة الاستقصاء من العاملين بوحدة الجهاز الإداري بالمملكة الأردنية الهاشمية.
- البيانات الثانوية: هي تلك البيانات التي يتم توفيرها أو جمعها من قبل لأغراض بحثية أخرى ويمكن الحصول عليها من تقارير وسجلات البيانات في المنظمات المختلفة وكذلك من الدراسات السابقة وشبكة الانترنت (Adams, et al., 2007). وقد تم الحصول عليها باطلاع الباحث على المراجع العربية والأجنبية من الكتب والدوريات والبحوث والرسائل العلمية المتعلقة بكل من تطوير نظم المحاسبة الحكومية في ظل وجود الحكومة الالكترونية وجودة المعلومات في التقارير المالية الحكومية.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

نظراً لعدم توافر إطار محدد لمفردات مجتمع البحث الذين يعملون بوحدات الجهاز الإداري بالمملكة الأردنية الهاشمية وانتشار مفرداته واستناداً إلى الأرقام الواردة بمجتمع الدراسة وزيادة مستوياتها بشكل مستمر فإن المجتمع يزيد عن ١٠٠٠ مفردة، ومن ثم يصبح الحد الأدنى لعينة الدراسة ٣٨٤ مفردة، وقد قام الباحث بالاعتماد على استخدام الاستقصاء عبر الإنترنت واتاحته للعاملين بوحدات الجهاز الإداري بالمملكة الأردنية الهاشمية، والذي يطابق الشروط المطبقة لدراسة (Saunders, et al., 2009). حيث إنه لتطبيق الاستقصاء عبر الإنترنت لا بد أن تكون مفردات مجتمع البحث قادرة على التعامل مع الإنترنت، ويجب أن تكون الاسئلة الخاصة بالاستقصاء مغلقة وقصيرة قدر الإمكان، كما أنه من الأفضل نشر الاستقصاء عبر الإنترنت من أسبوعين إلى ستة أسابيع، حيث تم وضع الاستبيان من ٢٤/٠٨/٢٠٢٤ إلى ١٤/٠٩/٢٠٢٤ وكانت الاستجابة بواقع ٣٩٦ قائمة صالحة للتحليل.

ثالثاً: نتيجة اختبارات الفروض

يمكن للباحث في هذا الجزء من الدراسة عرض نتائج اختبارات بقية الفروض الاحصائية للدراسة اعتماداً على برنامج (SPSS V.26) باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط، وذلك على النحو التالي:

• نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الأول للدراسة:

ينص الفرض الاحصائي الرئيسي الأول للدراسة على أنه "لا يوجد تأثير معنوي لقاعدة البيانات بالنظام المحاسبي الحكومي في الأردن على جودة المعلومات في التقارير المالية في

ضوء وجود الحكومة الإلكترونية"، ويمكن للباحث استخدام أسلوب الانحدار البسيط لاختبار هذا الفرض، وقد تم التوصل الى النتائج التالية:

جدول رقم (١): تأثير لقاعدة البيانات بالنظام المحاسبي الحكومي في الأردن على جودة المعلومات في التقارير المالية في ضوء وجود الحكومة الإلكترونية

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية	معامل التفسير	معامل الارتباط
الانحدار	١٦٢,٩١٨	١	١٦٢,٩١٨	٢٠٠٢,٦٠٠	٠,٠٠٠	٠,٨٣٦	٠,٩١٤
البواقي	٣٢,٠٥٣	٣٩٤	٠,٠٨١				
الاجمالي	١٩٤,٩٧١	٣٩٥					

ن = ٣٩٦

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (ف = ٢٠٠٢,٦٠٠) وذلك عند مستوى معنوية $\alpha=5\%$.
- بلغ معامل التفسير (R2) ٠,٨٣٦ وهذا يعني أن قاعدة البيانات بالنظام المحاسبي الحكومي تفسر ٨٣,٦٪ من التغير الذي يحدث في جودة التقارير المالية الحكومية، والباقي ١٦,٤٪ يرجع لعوامل لم تدخل في النموذج.
- وجود تأثير معنوي لقاعدة بيانات بالنظام المحاسبي الحكومي على جودة التقارير المالية الحكومية، حيث بلغت قيمة المعنوية (٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية ٥٪، ويرجع الباحث ذلك الى وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بينهما قدرها (٠,٩١٤).

- في ضوء ذلك يتضح رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على "يوجد تأثير معنوي لقاعدة البيانات بالنظام المحاسبي الحكومي في الأردن على جودة المعلومات في التقارير المالية في ضوء وجود الحكومة الإلكترونية"، ويمكن صياغة معادلة نموذج الانحدار بين المتغيرين كما يلي:

$$Y = a + \beta X_1 + \epsilon$$

$$Y = 0.459 + 0.872 X_1 + 0.29$$

حيث إن X_1 هي قاعدة البيانات بالنظام المحاسبي الحكومي، Y هي جودة التقارير المالية، a ثابت الانحدار، ϵ هي الخطأ العشوائي لمعادلة الانحدار.

• نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الثاني للدراسة:

ينص الفرض الاحصائي الرئيسي الثاني للدراسة على أنه "لا يوجد تأثير معنوي لدورة المستندات للنظام المحاسبي الحكومي في الأردن على جودة المعلومات في التقارير المالية في ضوء وجود الحكومة الإلكترونية"، ويمكن للباحث استخدام أسلوب الانحدار البسيط لاختبار هذا الفرض، وقد تم التوصل الى النتائج التالية:

جدول رقم (٢): تأثير دورة المستندات للنظام المحاسبي الحكومي في الأردن على جودة المعلومات في التقارير المالية في ضوء وجود الحكومة الإلكترونية

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية	معامل التفسير	معامل الارتباط
الانحدار	١٦٤,٤٤١	١	١٦٤,٤٤١	٢١٢٢,١٢٥	٠,٠٠٠	٠,٨٤٣	٠,٩١٨
البواقي	٣٠,٥٣١	٣٩٤	٠,٠٧٧				
الاجمالي	١٩٤,٩٧١	٣٩٥					

ن = ٣٩٦

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (ف = ٢١٢٢,١٢٥) وذلك عند مستوى معنوية $\alpha=5\%$.
- بلغ معامل التفسير (R^2) ٠,٨٤٣ وهذا يعني أن دورة المستندات للنظام المحاسبي الحكومي تفسر ٨٤,٣٪ من التغير الذي يحدث في جودة التقارير المالية الحكومية، والباقي ١٥,٧٪ يرجع لعوامل لم تدخل في النموذج.
- وجود تأثير معنوي لدورة المستندات للنظام المحاسبي الحكومي على جودة التقارير المالية الحكومية، حيث بلغت قيمة المعنوية (٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية ٥٪، ويرجع الباحث ذلك الى وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بينهما قدرها (٠,٩١٨).

- في ضوء ذلك يتضح رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على "يوجد تأثير معنوي لدورة المستندات للنظام المحاسبي الحكومي في الأردن على جودة المعلومات في التقارير المالية في ضوء وجود الحكومة الإلكترونية"، ويمكن صياغة معادلة نموذج الانحدار بين المتغيرين كما يلي:

$$Y = a + \beta X_2 + \varepsilon$$

$$Y = 0.254 + 0.931 X_2 + 0.28$$

حيث إن X_2 هي دورة المستندات للنظام المحاسبي الحكومي، Y هي جودة التقارير المالية، a ثابت الانحدار، ε هي الخطأ العشوائي لمعادلة الانحدار.

• نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الثالث للدراسة:

ينص الفرض الاحصائي الرئيسي الثالث للدراسة على أنه "لا يوجد تأثير معنوي لدليل الحسابات للنظام المحاسبي الحكومي في الأردن على جودة المعلومات في التقارير المالية في ضوء وجود الحكومة الإلكترونية"، ويمكن للباحث استخدام أسلوب الانحدار البسيط لاختبار هذا الفرض، وقد تم التوصل الى النتائج التالية:

جدول رقم (٣): تأثير دليل الحسابات للنظام المحاسبي الحكومي في الأردن على جودة المعلومات في التقارير المالية في ضوء وجود الحكومة الإلكترونية

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية	معامل التفسير	معامل الارتباط
الانحدار	١٥٨,٢١٣	١	١٥٨,٢١٣	١٦٩٥,٨٣٧	٠,٠٠٠	٠,٨١١	٠,٩٠١
البواقي	٣٦,٧٥٨	٣٩٤	٠,٠٩٣				
الاجمالي	١٩٤,٩٧١	٣٩٥					

ن = ٣٩٦

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (ف = ١٦٩٥,٨٣٧) وذلك عند مستوى معنوية $\alpha=5\%$.
- بلغ معامل التفسير (R2) ٠,٨١١، وهذا يعني أن دليل الحسابات للنظام المحاسبي الحكومي في الأردن يفسر ٨١,١٪ من التغير الذي يحدث في جودة التقارير المالية الحكومية، والباقي ١٨,٩٪ يرجع لعوامل لم تدخل في النموذج.
- وجود تأثير معنوي لدليل الحسابات للنظام المحاسبي الحكومي في الأردن على جودة التقارير المالية الحكومية، حيث بلغت قيمة المعنوية (٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية ٥٪، ويرجع الباحث ذلك الى وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بينهما قدرها (٠,٩٠١).
- في ضوء ذلك يتضح رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على "يوجد تأثير معنوي لدليل الحسابات للنظام المحاسبي الحكومي في الأردن على جودة المعلومات في التقارير المالية في ضوء وجود الحكومة الإلكترونية"، ويمكن صياغة معادلة نموذج الانحدار بين المتغيرين كما يلي:

$$Y = a + \beta X_3 + \varepsilon$$

$$Y = 0.379 + 0.898 X_3 + 0.31$$

حيث إن X_3 هي دليل الحسابات للنظام المحاسبي الحكومي في الأردن، Y هي جودة التقارير المالية، a ثابت الانحدار، ε هي الخطأ العشوائي لمعادلة الانحدار.

• نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الرابع للدراسة:

ينص الفرض الاحصائي الرئيسي الثالث للدراسة على أنه "لا يوجد تأثير معنوي لأساليب القياس وجودة المعلومات في النظام المحاسبي الحكومي في الأردن على جودة المعلومات في التقارير المالية في ضوء وجود الحكومة الإلكترونية"، ويمكن للباحث استخدام أسلوب الانحدار البسيط لاختبار هذا الفرض، وقد تم التوصل الى النتائج التالية:

جدول رقم (٤): تأثير أساليب القياس وجودة المعلومات في النظام المحاسبي

الحكومي في الأردن على جودة المعلومات في التقارير المالية في ضوء وجود الحكومة

الإلكتروني

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية	معامل التفسير	معامل الارتباط
الانحدار	١٥٨,٧٥٧	١	١٥٨,٧٥٧	١٧٢٧,٢٣٩	٠,٠٠٠	٠,٨١٤	٠,٩٠٢
البواقي	٣٦,٢١٤	٣٩٤	٠,٠٩٢				
الاجمالي	١٩٤,٩٧١	٣٩٥					

ن = ٣٩٦

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (ف = ١٧٢٧,٢٣٩) وذلك عند مستوى معنوية $\alpha=5\%$.

- بلغ معامل التفسير (R^2) ٠,٨١٤ وهذا يعني أن أساليب القياس وجودة المعلومات في النظام المحاسبي الحكومي في الأردن يفسر ٨١,٤٪ من التغير الذي يحدث في جودة التقارير المالية الحكومية، والباقي ١٨,٦٪ يرجع لعوامل لم تدخل في النموذج.
- وجود تأثير معنوي لأساليب القياس وجودة المعلومات في النظام المحاسبي الحكومي في الأردن على جودة التقارير المالية الحكومية، حيث بلغت قيمة المعنوية (٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية ٥٪، ويرجع الباحث ذلك الى وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بينهما قدرها (٠,٩٠٢).
- في ضوء ذلك يتضح رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على "يوجد تأثير معنوي لأساليب القياس وجودة المعلومات في النظام المحاسبي الحكومي في الأردن على جودة المعلومات في التقارير المالية في ضوء وجود الحكومة الإلكترونية"، ويمكن صياغة معادلة نموذج الانحدار بين المتغيرين كما يلي:

$$Y = a + \beta X_4 + \varepsilon$$

$$Y = 0.532 + 0.851 X_4 + 0.31$$

حيث إن X_4 هي أساليب القياس وجودة المعلومات في النظام المحاسبي الحكومي في الأردن، Y هي جودة التقارير المالية، a ثابت الانحدار، ε هي الخطأ العشوائي لمعادلة الانحدار.

• نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الخامس للدراسة:

ينص الفرض الاحصائي الرئيسي الخامس للدراسة على أنه "لا يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن التقارير المالية في الأردن على جودة المعلومات في التقارير المالية في ضوء وجود

الحكومة الإلكترونية"، ويمكن للباحث استخدام أسلوب الانحدار البسيط لاختبار هذا الفرض، وقد تم التوصل الى النتائج التالية:

جدول رقم (٥): تأثير الإفصاح عن التقارير المالية في الأردن على جودة المعلومات في التقارير المالية في ضوء وجود الحكومة الإلكترونية

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية	معامل التفسير	معامل الارتباط
الانحدار	١٦٦,٢٠٣	١	١٦٦,٢٠٣				
البواقي	٢٨,٧٦٨	٣٩٤	٠,٠٧٣	٢٢٧٦,٢٧١	٠,٠٠٠	٠,٨٥٢	٠,٩٢٣
الاجمالي	١٩٤,٩٧١	٣٩٥					

ن = ٣٩٦

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (ف = ٢٢٧٦,٢٧١) وذلك عند مستوى معنوية $\alpha=5\%$.
- بلغ معامل التفسير (R^2) ٠,٨٥٢ وهذا يعني أن الإفصاح عن التقارير المالية في النظام المحاسبي الحكومي في الأردن يفسر ٨٥,٢٪ من التغيير الذي يحدث في جودة التقارير المالية الحكومية، والباقي ١٤,٨٪ يرجع لعوامل لم تدخل في النموذج.
- وجود تأثير معنوي للإفصاح عن التقارير المالية في النظام المحاسبي الحكومي في الأردن على جودة التقارير المالية الحكومية، حيث بلغت قيمة المعنوية (٠,٠٠٠) وهي أقل من

مستوى المعنوية ٥٪، ويرجع الباحث ذلك الى وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بينهما قدرها (٠,٩٢٣).

- في ضوء ذلك يتضح رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على "يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن التقارير المالية في النظام المحاسبي الحكومي في الأردن على جودة المعلومات في التقارير المالية في ضوء وجود الحكومة الإلكترونية"، ويمكن صياغة معادلة نموذج الانحدار بين المتغيرين كما يلي:

$$Y = a + \beta X_5 + \varepsilon$$

$$Y = 0.235 + 0.932 X_5 + 0.31$$

حيث إن X_5 هي الإفصاح عن التقارير المالية في النظام المحاسبي الحكومي في الأردن، Y هي جودة التقارير المالية، a ثابت الانحدار، ε هي الخطأ العشوائي لمعادلة الانحدار.

• نتيجة اختبار الفرض الاحصائي السادس للدراسة:

ينص الفرض الاحصائي الرئيسي السادس للدراسة على أنه "لا يوجد تأثير معنوي تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في النظام المحاسبي الحكومي في الأردن على جودة المعلومات في التقارير المالية في ضوء وجود الحكومة الإلكترونية"، ويمكن للباحث استخدام أسلوب الانحدار البسيط لاختبار هذا الفرض، وقد تم التوصل الى النتائج التالية:

جدول رقم (٥): تأثير تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في

الأردن على جودة المعلومات في التقارير المالية في ضوء وجود الحكومة الإلكترونية

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية	معامل التفسير	معامل الارتباط
الانحدار	١٦٠,٧٨٣	١	١٦٠,٧٨٣	١٨٥٢,٩٢١	٠,٠٠٠	٠,٨٢٥	٠,٩٠٨
البواقي	٣٤,١٨٨	٣٩٤	٠,٠٨٧				
الاجمالي	١٩٤,٩٧١	٣٩٥					

ن = ٣٩٦

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (ف = ١٨٥٢,٩٢١) وذلك عند مستوى معنوية $\alpha=5\%$.
- بلغ معامل التفسير (R^2) ٠,٨٢٥ وهذا يعني أن تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في النظام المحاسبي الحكومي في الأردن يفسر ٨٢,٥٪ من التغير الذي يحدث في جودة التقارير المالية الحكومية، والباقي ١٧,٥٪ يرجع لعوامل لم تدخل في النموذج.
- وجود تأثير معنوي لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في النظام المحاسبي الحكومي في الأردن على جودة التقارير المالية الحكومية، حيث بلغت قيمة المعنوية (٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية ٥٪، ويرجع الباحث ذلك الى وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بينهما قدرها (٠,٩٠٨).

- في ضوء ذلك يتضح رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على "يوجد تأثير معنوي لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في النظام المحاسبي الحكومي في الأردن على جودة المعلومات في التقارير المالية في ضوء وجود الحكومة الإلكترونية"، ويمكن صياغة معادلة نموذج الانحدار بين المتغيرين كما يلي:

$$Y = a + \beta X_6 + \varepsilon$$

$$Y = 0.235 + 0.932 X_6 + 0.31$$

حيث إن X_6 هي تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في النظام المحاسبي الحكومي في الأردن، Y هي جودة التقارير المالية، a ثابت الانحدار، ε هي الخطأ العشوائي لمعادلة الانحدار.

١١- نتائج الدراسة:

بناء على ما استعرضته الدراسة من إطار نظري، وما تم بناءه من منهجية لإجراء الدراسة الميدانية تم التوصل إلى مجموعة من النتائج النظرية والعملية التي يمكن توضيحها فيما يلي:

أولاً: النتائج النظرية للدراسة:

- تتمثل أبرز نقاط الضعف في النظام المحاسبي الأردني في اعتماده على الأساس النقدي، وغياب أساليب تقييم المخزون والأصول المملوكة للوحدات الحكومية، بالإضافة إلى نقص الإفصاح عن الأصول وعدم وجود آليات كافية للمحاسبة والرقابة عليها. التقارير

المالية الصادرة عن الوحدات الحكومية تقليدية وغير متطورة، حيث تُعد وفقاً للأساس النقدي، ولا تتضمن أرصدة الأصول أو الالتزامات المستحقة ولا تذكر السياسات المحاسبية المستخدمة، ما يؤدي إلى قلة الشفافية والمصدقية ويجعلها غير قابلة للمقارنة على المستوى المحلي والدولي.

- ولتطبيق أساس الاستحقاق على المحاسبة الحكومية فإنه يتطلب إجراء إصلاحات على أنظمة المحاسبة الحكومية وإصلاحها، كون أساس الاستحقاق يستخدم في كافة القطاعات الخاصة، بالإضافة إلى أهميتها في نجاح المحاسبة المالية وتطورها.
- المملكة الأردنية الهاشمية أخذت بنظام الحكومة الإلكترونية إلا أن المعلومات المتاحة كمدخلات لهذا النظام لا تساعد على تحقيق كفاءة وفاعلية التقارير المالية، الأمر الذي يتطلب تطوير مدخلات هذا النظام وعليه سوف يقترح الباحث مدخلاً للتطوير لتحقيق جودة المعلومات في التقارير المالية.
- الحكومة الإلكترونية تساعد على تحسين تقديم الخدمات الحكومية وتعزيز الشفافية والمساءلة وتحقيق الكفاءة في العمل الحكومي، وتحسين التواصل بين الحكومة والمواطنين والشركات، وتعزيز الحوكمة الرقمية وتحسين بيئة الأعمال والحكم الرشيد.
- تتضمن مزايا الحكومة الإلكترونية في الأردن تحسين الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات الحكومية، وتوفير الوقت والجهد والتكاليف، وتحسين الوصول إلى المعلومات والخدمات الحكومية، وتعزيز الشفافية والمساءلة في عمل الحكومة، وتوفير بيانات الحكومة المفتوحة.

ثانياً: النتائج الميدانية للدراسة:

- بناء على ما توصلت اليه الدراسة من نتائج لاختبارات فروض الاحصائية، يمكن للباحث تلخيص نتائج اختبارات الدراسة الميدانية في النقاط التالية:
- يوجد تأثير ايجابي معنوي لقاعدة البيانات بالنظام المحاسبي الحكومي في الأردن على جودة المعلومات في التقارير المالية في ضوء وجود الحكومة الإلكتروني
 - يوجد تأثير ايجابي معنوي لدورة المستندات للنظام المحاسبي الحكومي في الأردن على جودة المعلومات في التقارير المالية في ضوء وجود الحكومة الإلكتروني
 - يوجد تأثير ايجابي معنوي لدليل الحسابات للنظام المحاسبي الحكومي في الأردن على جودة المعلومات في التقارير المالية في ضوء وجود الحكومة الإلكتروني
 - يوجد تأثير ايجابي معنوي لأساليب القياس وجودة المعلومات في النظام المحاسبي الحكومي في الأردن على جودة المعلومات في التقارير المالية في ضوء وجود الحكومة الإلكتروني
 - يوجد تأثير ايجابي معنوي للإفصاح عن التقارير المالية في النظام المحاسبي الحكومي في الأردن على جودة المعلومات في التقارير المالية في ضوء وجود الحكومة الإلكتروني
 - يوجد تأثير ايجابي معنوي لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في النظام المحاسبي الحكومي في الأردن على جودة المعلومات في التقارير المالية في ضوء وجود الحكومة الإلكتروني.

١٢- توصيات الدراسة:

في إطار ما توصلت اليه الدراسة من نتائج نظرية وميدانية، يمكن الاستفادة منها في تقديم مجموعة من الرؤى للهيئات المهنية والحكومات والباحثين لتطوير المجال الأكاديمي والمهني على حد سواء، وبالتالي يمكن للباحث تقديم التوصيات التالية:

- ينبغي على الحكومة الأردنية اتباع معايير التقرير المالي والتحول الى تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي لتعزيز الممارسة المهنية في الجوانب المحاسبية بالوحدات الحكومية.
- ينبغي على الكتاب والباحثين تطوير الأنظمة المحاسبية الحكومية باستخدام نظم ادارة المعلومات المالية الحكومية لما يتمتع به من تقنيات تكنولوجية تحقق التكامل بين القطاعات الاقتصادية للدولة.

١٣- الدراسات المستقبلية المقترحة:

اهتمت الدراسة الحالية بعرض مدخل مقترح للمحاسبة الحكومية في الأردن وتحليل أثره على جودة التقارير المالية الحكومية، وهو ما أدى الى وجود مجموعة من المحاور التي تمثل فجوة بحثية مستقبلية يمكن تقديمها كتوصيات لبحوث مستقبلية على النحو التالي:

- تحليل أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تطوير منظومة ادارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS، ودورها في تحقيق جودة التقرير المالي الحكومي.
- دور النظام المحاسبي الحكومي الالكتروني في تبني لغة تقارير الأعمال الموسعة لتوحيد الممارسات المحاسبية في اعداد التقارير المالية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

١. العزاوي، فيصل وجهاد، أسعد (٢٠١٨). العلاقة بين النظام المحاسبي التقليدي في العراق وبين النظام الإلكتروني بين النظرية والتطبيق، المؤتمر العلمي الأول، جامعة ديالى، العراق.
٢. العيسوي، احمد (٢٠٢٠). أثر تطبيق نظام معلومات إدارة مالية الحكومية على فعالية الرقابة المالية، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
٣. الغندور، محمد مصطفى (٢٠٢٢). أثر تطوير البيئة المعلوماتية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية: دراسة ميدانية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، مج ٦، ع ١، ٣٣٥-403.
٤. القطيش، حسن فليح (٢٠١١). تطوير النظام المحاسبي الحكومي لأغراض تدقيق الأداء في القطاع الحكومي الأردني. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مج ٧، ع ١، ٢٢-42.
٥. المزمّل محمد ومحمد، أحمد والبشاري، مصطفى (٢٠١٩). المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية وأثرها في جودة التقارير المالية في الوحدات الحكومية دراسة ميدانية على عينة من الوحدات الحكومية بالسودان. مجلة العلوم والتقانة في العلوم الاقتصادية، مج ٢٠، ع ١، ١٩٢-٢٠٥.
٦. المطيري، عبدالله ساطي، شحاتة، محمد موسى علي، و داود، ياسر إبراهيم محمد (٢٠٢٢). أثر تطبيق الحوكمة الإلكترونية على تحسين جودة التقارير الحكومية بالهيئات

- المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، مج ١٣، ع ٢، ٢٠١١، 2133-
٧. داود، ياسر إبراهيم محمد، عمر، علاء الدين عبدالعزيز فههي، و العلي، وضحه علي سالم. (٢٠٢١). دراسة تحليلية لتطوير النظام المحاسبي الحكومي في ظل تطبيق منظومة الحكومة الإلكترونية لأغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء: دراسة تطبيقية على وزارة المالية الكويتية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، مج ١٠، ع ١، ٢٠١١، ٢٤.
٨. رشوان، عبدالرحمن. (٢٠١٨). دور استخدام الحكومة الإلكترونية في تعزيز جودة التقارير المالية لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة ميدانية على الوزارات الحكومية الفلسطينية)، مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية- جامعة النجاح الوطنية.
٩. زيدان، عبدالناصر. (٢٠١٩). الحكومة الإلكترونية ودورها في زيادة جودة التقارير المالية الحكومية (دراسة ميدانية على ديوان الضرائب بولاية الخرطوم، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة النيلين، السودان.
١٠. شحاته، محمد. (٢٠٢٢). تقييم استخدام الابتكارات التكنولوجية في الإفصاح عبر المنصات الرقمية كمرتكز لتحسين جودة التقارير الحكومية بين نسق المحاسبة الذكية ومتطلبات الشفافية، مج ١٤، ع ٢، المجلة العلمية للدراسات والبحوث، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ٤٣٣-٤٩٥.
١١. علي، علاء الدين. (٢٠٢١). تطبيق الحكومة الإلكترونية وأثره على تحسين الأداء المالي في الوحدات الحكومية. المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع ٦، ٧٦- 110.

١٢. علي، علاء وشريف، اسماعيل (٢٠٢١) تطبيق الحكومة الإلكترونية وأثره على ملاءمة معلومات التقارير المالية في الوحدات الحكومية، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، مج ٤، ع ٢٤، ٣٧٥-٣٩١.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- 1- Abdulkareem, A. K., & Mohd Ramli, R. (2022). Does trust in e-government influence the performance of e-government? An integration of information system success model and public value theory. **Transforming Government: People, Process and Policy**, 16(1), 1-17.
- 2- Adams, J., Khan, H. T., Raeside, R., & White, D. I. (2007). Research methods for graduate business and social science students. SAGE publications India.
- 3- Alsharari, N. M., & Youssef, M. A. E. A. (2017). Management accounting change and the implementation of GFMS: a Jordanian case study. **Asian Review of Accounting**, 25(2), 242-261.
- 4- Ibrahim, M. A., & Mohammed, A. H. (2024). International public sector accounting standard (IPSAS 24) presentation of budget information in financial statements & government financial management information system (GFMS). **ENTERPRENEURSHIP JOURNAL FOR FINANCE AND BUSINESS**, 5(03).
- 5- Janashia, R. (2019) e-Governance: Missed Opportunity of the Revolutionary Government. Case of Georgia (**Doctoral dissertation**), p 143.
- 6- Kofahe, Mahmoud Khaled (2021) The successful factors of GFMS in Jordan: Moderating roles of training and user involvement. **Doctoral thesis**, Universiti Utara Malaysia.

- 7- Li, H., & Zhai, J. (2021) **Research on Suggestions of Improving Chinese Open Government Data in Innovation of Public Governance**. In DG. O2021: The 22nd Annual International Conference on Digital Government Research 142-152.
- 8- Lulaj, E., Zarin, I., & Rahman, S. (2022). A Novel Approach to Improving E-Government Performance from Budget Challenges in Complex Financial Systems. **Complexity**, 2022(1), 1-22.
- 9- Sabani, A., Farah, M. H., & Dewi, D. R. S. (2019). Indonesia in the spotlight: Combating corruption through ICT enabled governance. **Procedia Computer Science**, 161, 324-332.
- 10- Saunders, M., Thornhill, A. & Lewis, P. (2009). Research methods for business students. London: Financial Times Prentice Hall.
- 11-Verawaty, V.(2022). The Comparative Analysis of Accessibility Index Value of Government Internet Financial Reporting In Indonesia, **Applied Finance and Accounting**, Vol. 2, No. 2, 1-10.